

اذ الميم اما اصلية او زيادة فان كانت اصلية والنون ابض كذلك فهو
فعليل وان كانا زائدين فهو منفعيل من جنس وان كان الاصل اولاً ووزن الثالث
فهو منفعيل من جنس وان كان العكس فهو فعليل من جنس وان كان الميم زائداً
والنون اصلتين فهو منفعيل من جنس وان كان الاصل اولاً ووزن الثالث
فهو منفعيل من جنس وان كان العكس فهو منفعيل من جنس ومع زيادة الميم
لا يجوز ان يكون النون ايضاً زائداً لبقاء الكلمة على اصلين للقيم و
القاف والياء زائداً على كل نقابن اذا مكن اعتبار ثلثة اصول دونها فمن
هذه السبعة لا يثبت فعليل وان لم يثبت سلب على الاكثر عليها اذ على الميم
وقد ذكرنا ما عليه ومنفعيل بعد الاحتجاج الزائد من في الاصل الاسم غير
الجاري على الفعل وكذا منفعيل اذا زاد الميم في الاصل مع اربعة اصول
كما يجي في الجارى على الفعل مع عزالة النون اعني منفعيل لا يجي بعد
الثلاثة فيجنس وفعليل ومنفعيل ومنفعيل والكل نادداً لا فعليل او اعتدوا
قولهم ومجانس فيجنس الثلاثة لانه ان كان الميم زائداً فهو مفاعلا غير وان كان
اصلية فهو اما فعليل او فاعيل والثاني لم يثبت فهو اما مفاعلا على ما اختار
بعضهم في جنس انه من جنس واما فاعيل على ما افترس سيبويه في جنس
واظن ان هذه اللفظ اعني وجانس فيجنس الثلاثة ليس من اللغز اذ لا زيادة
فيه لان الجمع يعتبر وزنه بوزن واحدة ويتبعه في زيادة المروف وعلا
زيادتها ولا يكون له حكم ترانسه ولم تجر في لفظ الشرح لهذا اللفظ ولو كان
من اللغز لشرحه قوله ومجنون مثله اي مثل جنس في احتمال الاوجه المذكور
وذلك لان مجنونا وهو لوجه في مجنون محتمل الاوجه المذكورة لكونه كجنس
الان احدى الالاميين فيه لا بد من لكم زيادتها اذا حكمت باصالة الميم والنون
الاولى معاً واصالة احداهما لان التضعيف لا يكون اصلا مع ثلثة اصول
اواربعة كما فرأى اول الكتاب فيسقط من الاوجه السبعة فيجنس وفعليل
وبقي فعليل وفعليل ومنفعيل ومنفعيل ويستبعد منفعيل لما ذكرنا في جنس
ولم يجي في جنس كاجا جنس في جنس حتى يركب هذا الوزن المستبعد

ومنفعيل

المستبعد ومنفعيل عزوب وفعليل ثابت كبر فبعد فيجنس اما ملحق ببر فبعد
بكر اللام والنون الاولى اصلية فيكون كمنفعيل والقول والقرطيل والقطيل
واما منفعيل ملحق ايضاً بزيادة النون وتكرير اللام فهو كمنفعيل وقد ذكر سيبويه
في مجنون ايضاً منفعيل الوجهين فقال مرة هو ملحق بعصر فوط بكرر النون
فيكون ربا عينا ملحقا بجماسق وقال مرة انه ملحق بعصر فوط بزيادة النون
الاولى واحدى النونين الاخيرين فهو اذن نال في ملحق بجماسق والاولى للكم
عليه بفعلول وعلى مجنن بفعليل لعدم الدليل على زيادة النون الاولى والاولى
للكم باصالة الحرف مالم يمنع منه مانع واما احدى النونين الاخيرين فالغلبة
دالة على زيادتها وجمع مجنون ومجنن متماثلين كذا يجي في عامة العرب
سواء كان فعلولاً وفعلولاً لان حذف احد النونين الاخيرين كونهما
اوقرية من الطرف اولى من حذف النون التي بعد الميم والنون ان الزائد من الكسر
هو الاولى والثاني كما يجي مضى ولو كان لهما مناجين ومجانين بالمعوض
من المحذوف وترك التعويض كما في سفارح وسفارح قوله ولو لا مجنن كما
فعلولاً بعني مجنن كجنس فيجنس جميع ما يجمله مجنون من الاوزان فقلت
مجنون ما احتمل مجنن ولو لا مجنن كان مجنون بعصر فوط وهذا اول
فيه ما فيه وذلك اننا بيننا لا يجمل الالف على الصيغ وفعليل كما
اجاز سيبويه ضعفناه وكذا مجنون فعلول على الصيغ وفعلول على ما اجاز
وعلا المقدرين وهو ملحق بعصر فوط فامعنى قوله ولو لا مجنن كان فعلولاً
وهو مع وجوده فعلول ايضاً قوله عند ريس مجنن لانك في زيادة احدى
النونين الاخيرتين في مجنن وليس ذلك في عند ريس ونون عند ريس اصل على
الصيغ لعدم قيام الدليل على زيادتها ومن قال في مجنن انه فعليل اعتبر بين
لم يسمع ان يقوله في عند ريس ايضاً هذا اخرا ذكره المصنف من الاستشاق
وتقسيمه ان يقوله ان كان في الاسم اشتقاقاً فاما واحد اولاً والواحد اما
اولاً والذي قول الواحد اما ان يكون المجمع والجمع غير واحد او بعضه فلو
الاخر فالواحد الذي يحكم به كما في ريش ولبعض والواحد غير الضمان فادونه